

الضابط في معرفة الراجح عند الحنفية | المطيع

فمهما اضطّر المسلم الحنفي إلى التقليد، وانتهى حاله إلى هذه الضرورة، فاللزام أن يأخذ بها:

في رواية الأصول،

ثم بما في المتون المختصرات، كمختصر الطحاوي والكرخي، والحاكم الشهيد، فإنها تصانيف معتبرة، ومؤلفات معتمدة، قد تداولها العلماء حفظاً، ورواية، ودرساً، وقراءةً، وتفقهاً، ودرايةً.

ثم قد يكون ما في النوادر أصح مما في ظاهر الرواية باعتبار قوة المدرك، وصحة الرواية به؛ لأن غالب ما في النوادر قد صحت الرواية به، وإن كان بطريق الآحاد، فإذا صحت الرواية به ولو آحاداً وساعدته الدراية - : قُدِّمَ على ظاهر الرواية.

فإذا لم يوجد في رواية الأصول، ولا رواية النوادر حكم الحادثة - : يؤخذ بما هو الأصح والأثبت من: الواقعات، والفتاوى، والأمثل فالأمثل، إلى ما هو أنزل من التصانيف.

المصدر: إرشاد الملة للمطيعي

